تاريخ الاستلام: 2023/08/25م تاريخ القبول: 2023/09/05 تاريخ النشر: 2023/12/31م

مجلة علمية محكمة نصف سنوية – تصدر عن كلية التربية بجامعة الزاوية
العدد الثامن والعشرون – ديسمبر/ 2023م

العوامل البشرية المؤثرة في النشاط الزراعي في ليبيا

(منطقة الزاوية)

أحمد سالم العوامة
قسم الجغرافيا – كلية كلية التربية أبوعيسى – جامعة الزاوية
الزاوية – ليبيا
Email: a.elawama@zu.edu.ly

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على بعض مشاكل القطاع الزراعي في ليبيا وتقييم تأثيرها النسبي من خلال دراسة تأثير العوامل البشرية في الإنتاج الزراعي بالمنطقة، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التوثيقي للوصول إلى أهدافها، حيث تم إجراء مقابلة مع 90 مزارعا وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها: إن تأثير العامل البشري كبير جداً في الإنتاج الزراعي بالمنطقة وأن أهم هذه العوامل تأثيراً في الإنتاج الزراعي هو العامل السياسي بسبب ما تمر به الدولة من عدم استقرار سياسي ،يليه في التأثير العامل الاقتصادي ثم العامل الاجتماعي على التوالي.

الكلمات المفتاحية : العوامل البشرية ـ الزراعة

Human factors affecting agricultural activity in Libya(Zawia area)

Ahmed Salem Al-Awama
Department of Geography - Faculty of Education- Zawia University
Azzawia -Libya
EMAIL: a.elawama@zu.edu.ly

ABSTRACT

Agricultural activity is considered one of the most important economic pillars in all countries of the world today. In Libya, it is not hidden to everyone that the agricultural sector suffers from many problems. This study aims to identify some of these problems and evaluate their relative impact by studying the impact of human factors on agricultural production in the region. Therefore, the study used the descriptive and documentary approach to reach its objectives. An interview was conducted with 90 farmers, The study reached some results, the most important of it, the impact of human factor is very large on agricultural production in the region. Also, the most important of these factors that influencing agricultural production is the political factor, because of what the country is going through of political instability, the economic factor is followed by the social factor, respectively.

Keywords:- Human factors, Agriculture

مقدمة

إن الإنتـاج الزراعـي هـو محصـلة لمجموعـة عوامـل طبيعيـة وبشـرية متشـابكة ومتداخلة مـع بعضـها بعضـا، وكل عامل من هذه العوامل يؤثر في الإنتاج بدرجة مختلفة، وتتميز العوامل الطبيعية المؤثرة في الإنتاج بإمكانية قياس تأثيرها في الزراعة بطرائق علمية ذات دقة عالية، بينما يصعب قياس العوامل البشرية بنفس الأسلوب والدقة وذلك لكثرتها وتداخلها مع بعضها بعضاً. كما تتميز بسرعة تبدلها ما يجعل أثرها في الإنتاج يتغير باستمرار.(الجاسم، كاظم، 2015، ص113).

إن للعوامل البشرية تأثيراً واضحاً في الزراعة، فالإنسان هو المنتج وهو المستهلك والمسوّق وتتصف هذه العوامل بكونها سريعة التغير على عكس العوامل الطبيعية التي

تتصف بالثبات النسبي بالإضافة إلى ذلك فهي متباينة من مكان إلى آخر لذلك يصعب قياس تأثيرها بشكل دقيق (هارون، 2000، ص107)

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلين التاليين:

1- ماهي العوامل البشرية التي تؤثر في استدامة النشاط الزراعي في منطقة الدراسة.

2- هل هناك تفاوت في تأثير العوامل البشرية المختلفة في استدامة النشاط الزراعي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تُعرَف بدرجة تأثير العوامل البشرية في استدامة النشاط الزراعي بالمنطقة، ومن ثم التعرف على التأثير النسبي لكل عامل من هذه العوامل المختلفة لأجل تحديد الأولوية في عملية إصلاح القطاع الزراعي بمنطقة الدراسة.

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

1- التعرف على الوضع العام للقطاع الزراعي في منطقة الدراسة.

2- معرفة ماهية العوامل البشرية التي توثر في النشاط الزراعي بالمنطقة.

3- تحديد أي عامل هو المؤثر الرئيس وأيها أقل تأثيراً.

4- التعريف بالممارسات الجيدة ليتم تعزيزها وتجنب الممارسات السيئة التي تضر بالقطاع الزراعي بالمنطقة.

5- اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها حلحلة بعض الإشكاليات التي يعاني منها القطاع الزراعي بالمنطقة بشكل خاص وفي البلد بشكل عام.

منهجية الدراسة:

من أجل الوصول إلى أهداف هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي والمنهج الوثائقي، وذلك بالرجوع إلى البيانات المتاحة من إحصائيات ودراسات سابقة تناولت النشاط الزراعي في ليبيا. كما تم توزيع استمارة استبانة على عينة من مزارعي المنطقة بلغت 90 مزارعا، إضافة إلى المنهج الإحصائي المتمثل في معالجة وتحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بالزارعة في المنطقة، كما استخدمت الدارسة الميدانية في زيارة بعض أجزاء المنطقة لمعاينتها عن قرب لتدعيم الدراسة النظرية.

حدود منطقة الدراسة:

تقع منطقة الدراسة جغرافيا وسط أهم السهول الساحلية في ليبيا حيث تبدأ من شاطئ البحر الابيض المتوسط في الشمال وتمتد جنوبا حتى منطقتي بئر الغنم ووادي الحي و أيضا من منطقة الطويبية والماية شرقا والتي تعرف إداريا ببلدية الجفارة حتى منطقة المطرد غربا والتي تأتي بعدها بلدية صرمان.، والخريطة رقم (1) توضح الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة.

الخريطة (1) تبين الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الأطلس الوطني

الدراسات السابقة:

دراسة معوال، خالد وآخرين (2021)، المعنونة بـ "المقومات البشرية المؤثرة في الزراعة في ليبيا سهل الجفارة وسهل بنغازي" دراسة مقارنة. تهدف الدراسة إلى الوقوف على المشكلات التي تعوق تقدم وتطور القطاع الزراعي وتحسين الظروف المعيشية للمزارعين الريفيين، وللوصول إلى تحقيق هذه الأهداف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، ومن أهم

النتائج هو أن المنطقتين تتشابهان في بعض الظروف مثل قلة الدعم والاهتمام الحكومي وبدائية طرائق الري المستخدمة، وتختلف في أنواع بعض المحاصيل المزروعة وكذلك الدورة الزراعية المطبقة في المنطقتين.

دراسة الخاقاني، نادية وآخرين (2020)، العوامل البشرية المؤثرة في الإنتاج الزراعي في محافظة النجف ، هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل البشرية التي تؤثر بشكل عام في الفاعليات الزراعية في المنطقة ، وتشخيص نقاط القوة والضعف بالقطاع الزراعي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها. توصلت الدراسة إلى أن تأثير العوامل البشرية في القطاع الزراعي كبير وأن أهم هذه العوامل على الترتيب العامل الاقتصادي ثم العامل الاجتماعي، وأخيراً العامل السياسي.

دراسة علي، منال (2018)، دراسة اقتصادية تحليلية لأهم العوامل البشرية المؤثرة في الناتج المحلي الزراعي المصري. وتهدف الدراسة إلى تحليل وتحديد أهم العوامل المؤثرة في الإنتاج الزراعي المصري، وترتيبها وفقاً لأهميتها النسبية في التأثير في قيمة الناتج الزراعي، وذلك بهدف التوصل إلى أهم الحلول والمقترحات التي قد تفيد صناع القرار بالبلد. واعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي والكمي. ومن أهم النتائج هو تراجع الأهمية النسبية للناتج المحلي الزراعي المصري. أوصت الدراسة بالتركيز على زيادة ودعم الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

العوامل البشرية:

يقصد بالعوامل البشرية المؤثرة في الزراعة كل ما يتصل بالإنسان ونشاطه في مجال الزراعة، ولا تقل أهميتها عن تأثير العوامل الطبيعية، فكلما ازدادت قدرة الإنسان في تغلبه على الظروف الطبيعية وتهيئة الظروف الملائمة لنجاح الزراعة كلما استطاع التقليل من الصعوبات التي تحول دون تحقيق طموحه في استثماره الأمثل للبيئة. (الجاسم، كاظم 2015 ص115).

الزراعة:

يعرّفها هارون، علي (2000 ص 106) بأنها :جميع العمليات التي تهدف إلى تهيئة البيئة المناسبة لنمو النباتات وتربية الحيوانات التي يحتاجها الإنسان.

المحور الأول ـ العوامل البشرية:

من أهم العوامل البشرية خصائص السكان الذي يشمل (معدل نموهم وتركيبهم العمري والنوعي) والعامل الاجتماعي والثقافي المتمثل في (العقائد الدينية والعادات والتقاليد والمستوى التعليمي والثقافي) وكذلك العمل الاقتصادي المتمثل (رأس المال والتسويق والنقل والأيدي العاملة) والعامل السياسي والمتمثل في دور الحكومات في حماية المزارعين ودعمهم.

1- السكان في ليبيا:

إن السكان هم الأداة الفاعلة في البناء والتنمية في أي مكان من العالم وتأثيرهم كبير في البيئة المحيطة بهم سواء أكان هذا التأثير إيجابيا أم سلبيا ، وعند تتبع حركة السكان في ليبيا يتضح أن نمو السكان خلال الفترة (1911- 1973) مر بثلاث مراحل ، هي كالتالي :

1. فترة الجمود والتناقص: وهي الفترة التي بدأ معها الاحتلال الإيطالي لليبيا سنة 1911 حتى الحرب العالمية الأولى.
2. فترة النمو البسيط: شملت الفترة ما بين (1936 الى 1954) حيث بلغ معدل النمو 1.9.
3. فترة الزيادة السريعة: وتشمل الفترة ما بين سنتي (1954 – 1973) حيث بلغ النمو 4% وهو معدل مرتفع جداً مقارنة بالمرحلتين السابقتين (المهدوي، 2010، ص 81 82).

ومن خلال بيانات الهيأة العامة للتوثيق والمعلومات ونتائج التعدادات اللاحقة نلاحظ أن معدل النمو استمر مرتفعا حتى تعداد سنة 1984 حيث وصل إلى 4.21%، أما في تعداد سنة 1995 فقد تراجع بشكل واضح ليصل إلى 2.86%، ويعود ذلك إلى ارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع أعمار الزواج بين الشباب. أما في الفترة (1995 و2006) استمر معدل النمو في الانخفاض حيث سجل 1.83 %.

2-السكان في منطقة الزاوية :

من خلال تتبع النتائج النهائية لتعدادات السكان من سنة 1984 إلى 2006 يمكن أن نرى بوضوح أن عدد سكان المنطقة تزايد بمعدل قريب من معدل ازدياد مجمل سكان

ليبيا، حيث نجد أن عدد سكان المنطقة كان 70.332 نسمة ليزداد إلى 93.748 نسمة في سنة 1995 حتى وصل العدد في سنة 2006 إلى 113.629 نسمة.

وكذلك من خلال البيانات الواردة في التعددات السابقة الذكر يمكن ملاحظة أن الزاوية تستقبل أعدادا لابأس بها من غير الليبيين، حيث بلغت أعددهم في سنة 1984م حوالي 9751 نسمة ليرتفع العدد بشكل كبير في سنة 1995 ليصل إلى 13116 نسمة وانخفض العدد الإجمالي لغير الليبيين في تعداد 2006 إلى حوالي 9695 نسمة، وأن جلهم عمال أجانب أتوا للبحث عن فرص عمل. ولكن لا يمكن تجاهل الأعداد الكبيرة من العمالة الإفريقية التي تدخل المنطقة والبلاد بدون أي إجراءات رسمية وبعيداً عن المنافذ الرسمية للدولة عن طريق الصحراء الكبرى والذين يعمل أغلبهم في المزارع.(الهيئة العامة للمعلومات، التعدادات السكانية 1984 حتى 2006).

3-التركيب العمري للسكان :-

يقصد بالتركيب العمري للسكان هو تقسيم السكان إلى فئات عمرية والتقسيم الأكثر استعمالا هو الذي يقسم السكان إلى ثلاث فئات :الأولى فئة صغار السن والتي تضم مَن أعمارهم تتراوح بين (صفر إلى 14 سنة) والثانية الفئة الوسطى من(15 إلى 64 سنة) وفئة كبار السن من هم فوق 65 سنة .

وتعد دراسة التركيب العمري للسكان ذات أهمية كبيرة وذلك لارتباط التركيب العمري بالنشاط الاقتصادي والوضع الاجتماعي وهو المحدد لإمكانيات الدولة من القوة البشرية. (الكيخيا، منصور، 1995 ص 150 151).

يمكن تقسيم السكان في ليبيا حسب الفئات العمرية إلى:

أ - فئة صغار السن (صفر الى 14 سنة)

هذه الفئة من أكثر الفئات تأثراً بعاملي المواليد والوفيات فكانت نسبتهم في تعداد 1984 47.9% وفي سنة 1995 انخفضت نسبتهم بشكل واضح حتى بلغت 36.5 %، وفي سنة 2006 انخفضت لتصل إلى 31% من أجمالي عدد السكان وهذا راجع إلى تأخر سن الزواج لدى الشباب.

ب - الفئة المتوسطة (15 – 64 سنة):

وهي الفئة المنتجة في المجتمع ويقع عليها عبئ إعالة بقية الفئات العمرية غير القادرة على العمل من صغار السن والمسنين. ومن خلال بيانات التعددات السكانية يتبين

أن هذه الفئة قد زادت نسبتها من 48.3% في سنة 1984 إلى حوالي 59.3% في سنة 1995 أما في سنة 2006 فقد وصلت النسبة إلى 64.5 % وهذا يدل على أن المجتمع الليبي مجتمع شاب تتوفر به القوة العاملة اللازمة لإقامة تنمية شاملة ومستدامة في الدولة إذا توفرت الإرادة السياسية لذلك.

ج – فئة كبار السن (65 فاكثر):

وهي فئة غير القادرين على العمل والذين أعمارهم بلغت سن التقاعد، ونسبتهم صغيرة بالمقارنة بالفئات العمرية الأخرى إذ بلغت حوالي 3.8 % في سنة 1984 ارتفعت بشكل بسيط في تعداد سنة 1995 لتصل إلى 4.2 % وتابعت النسبة في الارتفاع التدريجي لتصل في تعداد 2006 إلى 4.5 من إجمالي السكان.

4–التركيب النوعي للسكان:

المقصود بالتركيب النوعي للسكان هو تصنيفهم حسب النوع إلى ذكور وإناث، والذي يعرف على أنه نسبة الذكور إلى نسبة الإناث في المجتمع وذلك بمعرفة عدد الذكور مقابل كل مئة من الإناث. ومن خلال الرجوع إلى التعددات السكانية يمكن أن نرى بوضوح أن النسبة النوعية في سنة 1984 كانت 103.5 ذكراً لكل مئة أنثى. أما في تعداد 1995 فقد انخفضت النسبة قليلا لتصل إلى 102.7. وفي تعداد 2006 فنجدها تبلغ 103.5 ذكراً لكل مئة أنثى، ومما سبق نلاحظ تقارب نسبة النوع في كل التعدادات مع زيادة بسيطة للذكور على الإناث وهذا عامل استقرار اجتماعي للمجتمع الليبي بشكل عام وأيضا بمنطقة الدراسة بشكل خاص.

ومن خلال ما سبق ذكره عن الخصائص السكانية نستخلص أن نسبة الشباب مرتفعة ونسبة النوع متقاربة والتي تعد عنصرا مساعدا لإقامة تنمية زراعية مستدامة بالمنطقة.

ثانيا ـ الزحف العمراني على الأرض الزراعية:

تعد ظاهرة نمو المدن بأحجامها المختلفة من أبرز مميزات هذا العصر، حيث أصبح أكثر من نصف سكان العالم يعيشون في المراكز الحضرية فحدثت هذه الظاهرة في جميع دول العالم حيث نمت المدن على حساب الأراضي الزراعية المجاورة لها.(الكلابي، عمر 2010، ص2)، حيث زاد عدد سكان المدن إلى عشرة أضعاف ما كانت عليه عام 1800م. وأنه في سنة 1993 أصبح 45% من مجموع سكان العالم يعيشون في المراكز

الحضرية وقد ارتفعت النسبة بسرعة كبيرة لتصل إلى حوالي 51% مع نهاية القرن العشرين (قدورة، 1993، ص4).

أن الأثار السلبية لظاهرة التحضر على النشاط الزراعي المتمثلة في هجرة العمالة الريفية والزحف على الأراضي الزراعية من أكثر المشكلات حساسية في ليبيا وذلك لكونها فقيرة للأراضي الزراعية (قدارة، أسامة 2010، ص 2).

حدث في ليبيا طفرة سريعة لنمو العمران نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية نتيجة لاكتشاف النفط بها. ومدينة الزاوية كغيرها من المدن الليبية مرت بمراحل من النمو الحضري رافقتها تطورات في مجال الإسكان والطرق والخدمات وفي السنوات الأخيرة ظهرت هذه المشكلة وتفاقمت بسبب الإهمال والتجاهل من قبل الحكومات الليبية المتعاقبة لتوفير المخططات العمرانية التي تستوعب الازدياد في أعداد السكان خارج المناطق الزراعية وكذلك لعدم تطوير المخططات القديمة مما نتج عنه مشكلة البناء العشوائي خارج المخططات على شكل تجمعات عشوائية على الأراضي الزراعية الخصبة بضواحي المدينة والتي تعد عملة نادرة في دولة مثل ليبيا تغطي الصحراء معظم أراضيها وأيضا قلة وعي المواطن بمخاطر هذا التوسع العمراني على الأرض الزراعية أسهم في تفشي هذه الظاهرة حتى أصبح من الصعب أن تجد مزرعة داخل نطاق المدينة وفي الحزام القريب منها والذي كانت توجد به أفضل المزارع بالمنطقة.

ورجوعا إلى (البابور، منصور 2012 ص159) فإن استمرار التوسع الحضري المبني على استخدامات الأرض الحالي وبناء الأنماط السكنية ذات الكثافة المنخفضة ينبئ عن سلوك مكاني تنقصه مبادىء الاستدامة في أبسط صورها. فالضرر الذي تحدثه مثل هذه التغيرات على نطاق تخوم المدن والبيئة الريفية بشكل عام سيكون مكلفاً وكبيراً ويؤثر بشكل سلبي في الإنتاج الزراعي بالمنطقة.

حيث تم ملاحظة أن بعض المناطق الزراعية مثل منطقتي (السيدة زينب وأبوصرة) شرق منطقة الدراسة ومنطقتي (بئر معمر وترفاس) بغربها تحولت لمناطق جذب للتوسع الحضري بسبب انخفاض أسعارها مقارنة بالأسعار المرتفعة جدا داخل مخطط المدينة، أيضا لمحدودية المساحات المتاحة داخله، حيث أصبح من الصعب إيجاد مساحات خالية، وبسبب أن أغلب المواطنين غير قادرين على الشراء بهذه الأسعار.

ثالثا ـ العوامل الاجتماعية :

تؤثر العوامل الاجتماعية بجوانبها المختلفة في الزراعة بشكل مباشر وغير مباشر حيث ينتج عنها مجموعة قيم واتجاهات تؤثر في الإنتاج والاستهلاك الزراعي ويمكن تقسيم العوامل الاجتماعية إلى عامل الدين والمعتقد، والعادات والتقاليد، والمستوى التعليمي والثقافي بالمجتمع وفيما يلي شرح لتأثير كل عامل من هذه العوامل:

أ- المعتقد والدين:

للعقائد الدينية تأثيرات عديدة في الاستهلاك والإنتاج الزراعي والحيواني ،فمثلا حرّم الإسلام أكل لحم الخنزير وشرب الخمر فلا نجد مزارع لتربية الخنازير في أغلب الدول الإسلامية لا سيما في ليبيا ؛ لأن كل سكانها مسلمين. كما لا توجد مزارع تقوم على إنتاج المخدرات أو الخمور.

كما شجع الإسلام على الزراعة وعدم ترك الأرض من دون زراعة ، كما منع قطع الأشجار إلا لمنفعة كبرى ، وهناك العديد من الآيات القرآنية التي تحث على استصلاح الأرض وعدم الإضرار بالبيئة والإفساد في الأرض. قال تعالى (فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ (24) أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا (25) ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا (26) فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا (27) وَعِنَبًا وَقَضْبًا (28) وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا (29) وَحَدَائِقَ غُلْبًا (30) وَفَاكِهَةً وَأَبًّا (31) مَتَاعًا لَكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ (32)). [سورة عبس:الأيات24-32]

كما توجد العديد من الأحاديث النبوية التي تدعو إلى المحافظة على الثروة النباتية والحث على الزراعة، روى الإمام البخاري عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ما مِن مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ منه طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ؛ إِلَّا كانَ له به صَدَقَةٌ)، (صحيح البخاري، 2320، 1015).

هذا يؤثر في نوع الزراعة والأنشطة المرافقة لها بالمنطقة فتغيب زراعة كل ما له صلة بتصنيع المخدرات والخمور وأيضا تربية الحيوانات المحرم تربيتها أو أكل لحومها.

ب- العادات والتقاليد:

للعادات والتقاليد في بعض المجتمعات تأثير كبير في الزراعة ، فمثلا في بعض المجتمعات الإفريقية يحتقرون حرفة الزراعة بشكل كبير ويحتقرون من يعمل بها ، بينما تقاس المكانة الاجتماعية للفرد في بعض المجتمعات بعدد رؤوس الأغنام أو الماشية التي يمتلكها، فليس المهم النوعية والجودة بل المهم العدد فقط وهذا يسهم في تردي الإنتاجية من

هذه الحيوانات. كما أن العادات والتقاليد أحيانا تفرض على الفلاح زراعة محاصيل معينة متبعا في ذلك الطرائق التقليدية. أما بالنسبة لمنطقة الدراسة فنجد أنه أغلب إجابات المزارعين المستجوبين أن هناك عزوف كبير من قبل الشباب على ممارسة حرفة الزراعة ؛ لأنهم ينظرون إليها كحرفة متدنية اجتماعيا ويرون أنه لكي يحقق مكانه اجتماعية أفضل عليه الابتعاد عن حرفة الزراعة والرعي وتربية الحيوانات والاتجاه إلى عمل مكتبي والحصول على وضيفة حكومية حتى ولو كان أجرها منخفضا بالمقارنة بالدخل الذي قد توفره الزراعة وتربية الحيوانات، الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على الإنتاج الزراعي بليبيا وتطويره.

ج- المستوى التعليمي والثقافي:

لم يقف الإنسان مكتوف الأيدي تجاه العوامل المعرقلة لتطوير الإنتاج الزراعي، فأقام المدرجات لحماية التربة من الانجراف على السفوح والمنحدرات وإنشاء السدود على الأنهار وشق قنوات الري وأقام البيوت البلاستيكية والزجاجية لحماية النباتات من ظروف المناخ المختلفة.

فالمستوى التعليمي والثقافي للفلاح يحدد قدرته على متابعة ما هو جديد في مجال الزراعة والاطلاع على الأبحاث والنشرات الزراعية وبالتالي تطبيق الأساليب العلمية الحديثة في الزراعة وتربية الحيوانات. فنجد الدول اليوم تهتم برفع مستوى الخبرات الزراعية والاهتمام بالأبحاث الزراعية ، فنتيجة للتقدم العلمي والتقني في مجال الهندسة الوراثية تمكن الإنسان من اكتشاف أنواع جديدة من المحاصيل الزراعية المختلفة ذات إنتاجية مرتفعة وتلائم البيئات المتنوعة لا سيما القاسية منها.

وبالنسبة لمنطقة الدراسة فمن خلال الزيارة الميدانية والمقابلات الشخصية فنجد أن من يزاولون حرفة الزراعة تنتشر بينهم الأمية ؛ لأن أغلبهم من العمالة الأجنبية الأمية وبعض الليبيين الذين لم يستمروا في تعليمهم واتجهوا بالتالي إلى مهنة الزراعة التي لا تتطلب منهم توفير أي شهادات علمية.

د- مشاركة المرأة في الزراعة:

رجوعا إلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) المرأة تقدم مساهمات كبيرة في الاقتصاد الريفي في جميع مناطق البلدان النامية، وهذا الدور يختلف من منطقة

إلى أخرى، ولكن الميزة المشتركة بين أغلب هذه المناطق أن لديهن باستمرار نسب وصول أقل من الرجال إلى الموارد والفرص التي يحتجن إليها ليكن أكثر إنتاجية ومساهمة، ويذكر هذا التقرير أن سد الفجوة بين الجنسين في المدخلات والفرص الزراعية وحدها قادرة على انتشال ما بين 100 إلى 150 مليون إنسان من الجوع حول العالم. لذلك سد هذه الفجوة والمساواة بين الجنسين في الفرص الزراعية يحقق مكاسب كبيرة لقطاع الزراعة ولاستدامتها ولتحقيق التنمية والأمن الغذائي. Rai, M., Reeves, T. G., Pandey, S., & Collette, (L, 2011, p 14)

ومن خلال نتائج التعداد الزراعي الأخير الذي أُجري في ليبيا في سنة 2007 نرى أن نسبة الذكور كانت المسيطرة على تملك الحيازات الزراعية بنسبة 92.9% بينما كانت نسبة تملك الإناث 7.1% فقط وهذا يرجع إلى العادات والتقاليد، حيث ينظر إلى الفلاحة على أنها مهنة يمارسها الرجال وكذلك بسبب عزوف النساء على ممارسة أعمال الفلاحة لأنها تحتاج إلى جهد بدني كبير.(التعداد الزراعي 2007 ص21)

وحسب الدراسة التي قامت بها وزارة العمل في ليبيا في سنة 2007 تبين أن نسبة العاملين بالزراعة قليلة جداً حيث كانت نسبة من يشتغلون بالزراعة والرعي والصيد واستغلال الغابات 2.8% من نسبة العاملين. توزعوا حسب الجنس إلى 89.5% ذكور و10.5 إناث (إحصائية القوى العاملة 2007 ص29)، مما سبق ومن خلال الزيارة الميدانية لمزارع المنطقة نجد أن مشاركة المرأة بالعمل الزراعي ضعيفة مقارنة بالرجل الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي في الإنتاج الزراعي بمنطقة الدراسة.

رابعاً ـ العوامل الاقتصادية، وتشمل كلا من :

أ- **الأسواق والنقل:**

تؤدي المسافة الفاصلة بين الأراضي الزراعية وأماكن التخزين وأسواق التصريف ومدى توافر عامل النقل دوراً مهماً في تحديد هيكل التركيب المحصولي وفي إمكانية استغلال الأرض الزراعية من عدمه.

فقد أمكن بمساعدة السكك الحديدية في غرب أمريكا زيادة المساحة الزراعية في مناطق لم تكن مستغلة قبلها. كما أن هناك أماكن ومناطق واسعة في بعض الدول مثل كندا

لم تستغل في الماضي لبعدها عن وسائل النقل وعن التجمعات السكانية (هارون، علي 2000، ص111).

كما أن للسوق دور هام في تحديد كمية الإنتاج ونوعه فإنتاج المحاصيل الزراعية يتوقف على الطلب عليها ويتحكم العرض والطلب في سعر المنتج ويؤدي أي تغيير يطرأ على العرض والطلب إلى تغيير في السعر وبالتالي يؤثر في الإنتاج الزراعي. وهذا ما يحدث بالضبط في منطقة الدراسة حيث أن بعض المزارعين الذين يعتمدون على إنتاج الخضر والفواكه التي من الصعب تخزينها ولذلك يتحكم العرض والطلب بشكل رئيس في الأسعار فنجدها تختلف من يوم إلى آخر ومن موسم إلى آخر، وبالنسبة لشبكة المواصلات فتعد جيدة في أغلب المناطق إلا أنها في بعض المناطق تحتاج الى شق ورصف وتهيئة طرق جديدة حيث اشتكى بعض المزارعين من أفراد عينة الدراسة من صعوبة استخدام بعض الطرق الرملية في فصل الصيف.

كما أنه من خلال ملاحظة الباحث أن أغلب المزارعين يقومون بتسويق إنتاجهم بأنفسهم وبسياراتهم الخاصة حيث يجمع والمحصول ويتم التوجه به مباشراً إلى أحد الأسواق المحلية القريبة.

ب- رأس المال والاستثمار:

يعتبر رأس المال أحد العوامل المهمة لتحقيق تنمية زراعية ولزيادة الانتاج الزراعي حيث إن رأس المال ضروري جداً لقيام زراعة واسعة وتجارية وذلك لتوفير الآلات والمعدات التكنولوجية الحديثة والأسمدة والمبيدات والبذور والأعلاف وغيرها من المستلزمات الضرورية لعملية الإنتاج الزراعي، وفي غياب رأس المال تصبح زراعة الفلاح معاشية بهدف الاكتفاء الذاتي بالدرجة الأولى. (هارون، علي 2000، ص110)

إن عملية الإنتاج الزراعي في بيئة جافة وفي غياب مياه سطحية جارية أو أمطار كافية وتربة رملية فقيرة تحتاج إلى إضافة الأسمدة باستمرار وفي غياب غطاء نباتي طبيعي يكفي لقيام نشاط رعوي فإن عملية الإنتاج الزراعي تصبح عملية صعبة ومكلفة ماديا ،حيث يحتاج المزارعون عند استصلاح الأرض إلى حفر آبار للمياه بأعماق كبيرة وهي عملية مكلفة جداً وعليهم شراء المضخات وأجهزة الري والمعدات الأخرى التي تجعل الزراعة مكلفة وتحتاج إلى تمويل مالي لابأس به سواء كان من الأفراد أو من الدولة وفيما سبق كانت

الدولة توفر بعض الدعم المالي للفلاحين وذلك بمنحهم القروض المالية لأجل استصلاح الأرض وحفر الآبار وجلب المعدات ولكن في السنوات الأخيرة قل هذا الدعم وأصبح الفلاح يواجه كل هذه الأعباء المالية والمخاطر المترتبة عليها. أحيانا يكون هنالك حذر وتخوف عند الفلاح في استثمار أمواله في زراعة الأشجار التي تحتاج فترة زمنية طويلة لتثمر وتستعيد تكاليف زراعتها وهذا ما يحدث حيث نجد أن أغلب المزارعين بالمنطقة يتجهون إلى إنتاج الخضروات والحبوب والأعلاف وخاصة البرسيم التي سرعان ما تنضج وتأتي بأرباح مالية سريعة ويبتعدون عن زراعة أشجار النخيل والزيتون وباقي الأشجار التي تتأخر لتثمر وتوفر مردودا ماديا مع أن أشجار النخيل والزيتون معروف عنها أنها متلائمة مع الظروف البيئية للمنطقة وتتحمل الجفاف السائد بها.

كانت نسبة المزارع التجارية التي هدفها تحقيق أرباح تجارية عالية منخفضة حيث كان معظم الأشكال الشائعة من المزارع في المنطقة هي مزارع الكفاف وشبه الكفاف(الاكتفاء الذاتي) أو المزرعة التي تستخدم للسكن فقط أو كمكان للترفيه لذلك يجب تشجيع المزارعين على تحويل مزارعهم إلى نظام المزارع التجارية ومنحهم دعم أكثر من قروض ومستلزمات لرفع مستوى معيشة المجتمع المحلي، وحثهم على زيادة إنتاجهم الزراعي والإسهام في تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة والبلد.

ج- الأيدي العاملة:

يختلف توزيع السكان من مكان إلى آخر حول العالم نتيجة لاختلاف العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في توزيع السكان الأمر الذي يؤثر في نمط الزراعة السائدة، ففي المناطق المكتظة بالسكان يسود نمط الزراعة الكثيفة ويتنوع الإنتاج المحصولي كما هو الحال في دول شرق آسيا، أما في المناطق التي تعاني من قلة السكان حيث تقل الأيدي العاملة في الزراعة فيسود نمط الزراعة الواسعة وتزرع بها المحاصيل التي يمكن إنتاجها باستخدام الآلات الزراعية مثل أمريكا وكندا واستراليا.(الزوكة، 20000، ص 159)

ويقلل استخدام الآلات والمعدات الحديثة في العمليات الزراعية في المناطق التي يرتفع فيها المستوى المعيشي وبالتالي أجور العمال من استخدام الأيدي العاملة بهدف التقليل من تكلفة الإنتاج الزراعي وزيادة الأرباح منه، وفي ليبيا بشكل عام وفي منطقة الدراسة بشكل خاص نجد أنه هناك الأيدي العاملة متوفرة ولكنها تعزف عن مزاولة حرفة الزراعة

والرعي ونجد أن العمال المستخدمين فيها هم من العمال الأجانب في الغالب. وحسب الدراسة التي قامت بها وزارة العمل في ليبيا في سنة 2007 تبين أن نسبة العاملين بالزراعة قليلة جداً حيث كانت نسبة من يشتغلون بالزراعة والرعي والصيد واستغلال الغابات 2.8% من نسبة العاملين. توزعوا حسب الجنس إلى 89.5% ذكور و10.5 إناث. وبينت الدراسة أيضا أن نسبة البطالة في ليبيا كانت مرتفعة حيث بلغت 13.5% وفي منطقة الدراسة كانت النسبة 13.3% وهي قريبة من النسبة في ليبيا (دراسة القوى العاملة 2007 ص29).

خامسا ـ الإرشاد والتدريب

تتزايد أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به الإرشاد الزراعي في دفع عجلة التنمية الزراعية والريفية وتحديث أساليب الإنتاج الزراعي وعبور الفجوة التقنية التي تفصل الدول المتقدمة عن الدول النامية في استخدام تقنيات حديثة أكثر استدامة وأكثر محافظةً على النظام البيئي ومن خلال إجابات المزارعين بالمنطقة عن السؤال هل تلقيت أي تدريب أو إرشاد زراعي داخل مزرعتك خلال السنوات الماضية؟ فكانت الإجابات توضح حجم المشكلة التي يعاني منها قطاع الزراعة بالمنطقة حيث نجد أن 96.3 % من المزارعين أجابوا بـ (لا) وأن 3.7 أجابوا بنعم وهذا يعني غياب شبه تام لمؤسسات الحكومة ووزارة الزراعة عن المشهد المتفاقم الذي يحتاج الكثير من الجهد من الجهات المختصة العامة والخاصة لنشر المعرفة والمعلومات الزراعية والتعريف بأساليب الزراعة المستدامة من أجل الحفاظ على الموارد الزراعية التي تعد من أندر المصادر في البلاد والمتمثلة في المياه الجيدة والتربة الخصبة حيث ،تعد منطقة الدراسة من أهم المناطق الزراعية في ليبيا.

ورجوعا إلى (Tiraieyari, N., Hamzah, A., & Samah, B. A. 2014, p1)) أن نقص عملية التدريب، وعدم وجود خدمات إرشاد لتشجيع المزارعين على اتباع أساليب أكثر استدامة ومحافظة على البيئة مثل الزراعة العضوية، ومن هنا يمكن القول بأن المزارع يستقي معلوماته الزراعية ويمارس النشاط الزراعي بناء على خبرته الشخصية بالعمل الفلاحي وأيضا بناء على المعلومات والتقنيات التقليدية المتوارثة من جيل إلى آخر سواء كانت هذه الممارسات والمعلومات صحيحة أو خاطئة وتضر بالموارد الزراعية بالمنطقة ولا تراعي استدامة هذه الموارد واستدامة النشاط الزراعي بالمنطقة.

سادساً ـ العامل السياسي:

رجوعا إلى(هارون، علي 2000، ص 115) فإن التوجه الحكومي يؤدي دوراً مهماً في الإنتاج الزراعي ويختلف التدخل الحكومي من دولة إلى أخرى من حيث صوره وأسلوبه وأهدافه، فهناك بعض الدول تعتمد على بعض المحاصيل في دخلها القومي لذلك تقوم بتحديد مساحات معينة لإنتاج هذه المحاصيل وتطلب من الفلاحين التقيد بها. لكن الحكومة في ليبيا لا تتدخل بأي شكل من الأشكال في فرض زراعة محصول معين على المزارعين وتترك للمزارعين حرية اختيار المحصول الذي يرون أنه مناسب لمزارعهم وإمكانياتهم ،وذلك حسب العرض والطلب. وهناك بعض الدول تخضع كل الأنشطة الاقتصادية لها عن طريق امتلاكها لوسائل الإنتاج والتبادل والتوزيع كما هو الحال في بعض الدول التي لازالت تنتهج النهج الاشتراكي.

وأحيانا تتدخل الحكومات في تحديد أسعار المنتجات الزراعية أو تقوم هي بتسويق المنتجات الزراعية خارج الدولة، كما تقوم بعض الدول بفرض قيود على تصدير أو استيراد المنتجات الزراعية المنافسة وتقوم العديد من الحكومات بتشجيع المزارعين وذلك بمدهم بالمساعدات المالية وتوفير المستلزمات والمعدات الزراعية لهم ، وكذلك الإرشاد الفني لزيادة الإنتاج الزراعي وهذا ما حدث في ليبيا في فترات ماضية، فبعد تحسن دخل الدولة من النفط قامت الدولة بالعديد من الخطوات التي دعمت بها الزراعة ،حيث أعطت القروض المالية لاستصلاح الأرض وحفر الآبار وتوفير المعدات وكذلك بتوفير الأسمدة والمبيدات بأسعار رمزية وكذلك جلبت الأعلاف للمربين واستوردت أعدادا كبيرة من الأبقار والأغنام لتحسين سلالات الأبقار والأغنام ولكن هذا لم يستمر فخلال السنوات الأخيرة توقفت الدولة عن تقديم أي دعم للمزارعين وأصبح المزارع يواجه كل الظروف الصعبة من ارتفاع أسعار المعدات والأسمدة والمبيدات والأعلاف وأيضا تقلبات السوق والظروف الطبيعية التي قد تضر إنتاجه.

وفي بعض الدول الأخرى قد تتدخل الحكومة لتنظيم حيازة الأراضي أو تحديد القيمة الإيجارية أو تحديد الحد الأقصى لملكية الأرض أو تفرض دورات زراعية معينة تتفق ومناطق الإنتاج الزراعي بها وهذا غير موجود في منطقة الدراسة في ليبيا عامة.

ورجوعا إلى (الزوكة، 2000، ص 136) أحيانا يكون التدخل الحكومي بهدف تحقيق التوازن في الأسعار وتثبيتها لحماية المزارعين ووضع قيود تجارية وحماية جمركية وكل هذا من شأنه التأثير في الإنتاج الزراعي. وفي ليبيا لا توجد حماية للمزارعين و للمستهلكين فالسوق والأسعار تخضع فقط لعامل العرض والطلب. وبالنسبة للمزارعين بالمنطقة أكدوا غياب وزارة الزراعة والحكومات المتعاقبة في السنوات الأخيرة عن تقديم أي دعم أو تسهيلات أو قروض للمزارعين لتطوير القطاع الزراعي أو فرض أي محصول أو نشاط فلاحي بعينه، كما أكدوا أن سبب تأخر القطاع الزراعي بالبلد بشكل عام والمنطقة بشكل خاص هو إهمال الدولة لهذا القطاع الحيوي.

النتائج:

من خلال ما سبق ومن تحليل إجابات عينة الدراسة يمكن تلخيص النتائج في التالي:

1- إن أهم العوامل البشرية المؤثرة على النشاط الزراعي بالمنطقة هي العامل السياسي والعامل الاقتصادي والعامل الاجتماعي.
2- يعد العامل السياسي الأكثر تأثيراً في النشاط الزراعي بمنطقة الدراسية يليه العامل الاقتصادي والعامل الاجتماعي على التوالي ، بينما تأثير العامل السكاني ضئيل جداً.
3- إن القطاع الزراعي في منطقة الدراسة يعاني من العديد من المشكلات منها:
   أ الإهمال من الحكومات الليبية المتعاقبة وتجاهلها لهذا القطاع الحيوي.
   ب عزوف الشباب على مزاولة العمل الفلاحي وتفضيلهم العمل في القطاع الحكومي.
   ج استخدام أساليب وتقنيات تعد تقليدية لا تساعد على تطوير واستدامة القطاع الزراعي.
   د غياب الإرشاد الفلاحي بشكل كبير الأمر الذي يترتب عليه الكثير من الأخطاء مثل استخدام المبيدات والأسمدة بشكل خاطئ واستخدام أساليب ري تهدر الموارد المائية المحدودة.
   هـ الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في الكثير من المناطق التي تتميز بتربتها الخصبة، حيث تم جرف الأرض وتحويلها إلى مقسَّمات سكنية.

التوصيات :

1- يجب بذل الجهود من قبل وزارة الزراعة لتدريب المرشدين الزراعيين على أساليب صيانة التربة و تحسين إدارتها وتطوير كفاءتها ، والإشراف على طرائق استخدام المبيدات ، والقيام بدراسات دقيقة حول أسلوب الري داخل المزارع ، وإسداء النصح والإرشاد لإدخال التعديلات المناسبة عليها حتى تصبح ملائمة لظروف المنطقة وتصير أكثر استدامة.

2- يجب على الدولة توفير السوق للمنتجات الزراعية في كل المناطق الزراعية ودعم المزارعين بتصدير الفائض من الإنتاج الزراعي خارج البلاد.

3- على الحكومة الإشراف على دخول العمالة الزراعية للبلد وحصرها والسماح بالدخول وبمزاولة الزراعة فقط لمن هم مزارعون ولديهم معرفة بأساليب الزراعة الحديثة .

4- يجب تشجيع المزارعين على تحويل مزارعهم إلى نظام المزارع التجارية ومنحهم دعما أكثر من قروض ومستلزمات، وحثهم على زيادة إنتاجهم الزراعي والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة والبلد.

5- الاهتمام بتوعية المجتمع المحلي بأهمية استدامة الزراعة عبر وسائل الإعلام المختلفة من أجل تغيير وجهة النظر السائدة بأن من يعمل بالزراعة أو بالرعي وتربية الحيوانات هو أقل مكانة أو اقل مرتبة اجتماعية.

المراجع

1- القرآن الكريم، سورة .
2- صحيح البخاري، رقم 2023
3- إسماعيل، أحمد علي (1997)، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص141.
4- الهيئة العامة للمعلومات، (2007)، التعداد الزراعي، طرابلس، ليبيا.
5- الهيئة العامة للمعلومات، (2007)، المسح الوطني للتشغيل، القوى العاملة، طرابلس، ليبيا.
6- الجاسم، كاظم عبادي (2015)، جغرافية الزراعة، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع،.

7- البابور ، منصور محمد (2012)، التنظيم المكاني للمجتمع الليبي المعاصر، حدود النمو الحضري، مؤتمر إعادة إعمار ليبيا: رؤية من منظور التنمية المستدامة، جامعة بنغازي.

8- الخاقاني، نادية وآخرون (2020)، العوامل البشرية المؤثرة في الإنتاج الزراعي في محافظة النجف الأشرف، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 31، جامعة الكوفة، ص 165- 182.

9- الزوكة، محمد خميس (2000)، الجغرافيا الزراعية، دار المعرفة الجامعية.

10- الكلابي، عمر (2010)، الزحف الحضري على ضواحي مدينة صبراتة وتأثيرها السلبي على الأراضي الزراعية، اطروحة ماجستير غير منشورة، اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

11- الكيخيا، منصور محمد (1995)، السكان في الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، تحرير الهادي أبو لقمة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، الطبعة الأولى .

12- المهدوي، محمد المبروك، (1998)، جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس، ط3 .

13- علي، منال (2018)، دراسة اقتصادية تحليلية لأهم العوامل البشرية المؤثرة على الناتج المحلي الزراعي المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 28، العدد 4

14- قدارة، فاتح محمد (2010)، التوسع الحضري في مدينة الزهراء وتأثيره على الأراضي الزراعية المجاورة خلال الفترة 1980 حتى 2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزاوية، 2010

15- قدورة، أسامة (1993)، التطور العمراني للمدن في العلوم الجغرافية وحماية البيئة، الطبعة الأولى، مجلة جامعة السابع من أبريل، الجزء الأول، الزاوية، ليبيا.

16- هارون، علي أحمد (2000)، جغرافية الزراعة، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى .

17- معوال، خالد وآخرون (2021)، "المقومات البشرية المؤثرة في الزراعة في ليبيا سهل الجفارة وسهل بنغازي" دراسة مقارنة، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 21، جامعة المرقب.

المراجع الأجنبية

1- Rai, M., Reeves, T. G., Pandey, S., & Collette, L (2011). Save and Grow: A Policymaker's Guide to Sustainable Intensification of Smallholder grop Produaction: Food and Agriculture Organization of the United Nations.
2- Tiraieyari, N., Hamzah, A., & Samah, B. A. (2014). Organic Farming and sustainable Agriculture in Malaysia: Organic farmers' Challenges towards Adoption Asian Social Science, 10(4),p1.